

Distr.: General
21 June 2022

Original: Arabic

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

البند 78 (أ) من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار : المحيطات وقانون البحار

مذكرة شفوية مؤرخة 6 حزيران/يونيه 2022 موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة

تود البعثة الدائمة لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة أن تشير إلى مراسلة الأمين العام بتاريخ 2 آذار/مارس 2022 بشأن قيام جمهورية العراق بإيداع كشف يتضمن إحداثيات جغرافية لنقاط وفقاً للفقرة 2 من المادة 16 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. وفي هذا الصدد، تود دولة الكويت أن تبدي اعتراضها واحتجاجها على خط الأساس ونقاط خط الأساس لجمهورية العراق، وذلك وفقاً لما يلي:

1 - إن نقاط خط الأساس وخط الأساس المودعة من قبل جمهورية العراق لا تتوافق مع أحكام الجزء الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، لا سيما المنصوص عليها في المواد 5 و 7 و 11.

2 - تنص الفقرة 1 من المادة 7 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 على ما يلي: "حيث يوجد في الساحل انبعاث عميق وانقطاع، أو حيث توجد سلسلة من الجزر على امتداد الساحل وعلى مسافة قريبة منه مباشرة، يجوز أن تستخدم في رسم خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي طريقة خطوط الأساس المستقيمة التي تصل بين نقاط مناسبة".

وحيث أنه لا يوجد في الساحل العراقي انبعاث عميق وانقطاع أو سلسلة من الجزر على امتداد الساحل، فإن خط الأساس يعد مخالفاً لما نصت عليه الفقرة 1 من المادة 7 المذكورة أعلاه.

3 - تنص المادة 11 من ذات الاتفاقية على ما يلي: "لأغراض تعيين حدود البحر الإقليمي، تعتبر جزءاً من الساحل أبعد المنشآت المرفئية الدائمة التي تشكل جزءاً أصيلاً من النظام المرفئي. ولا تعتبر المنشآت المقامة في عرض البحر والجزر الاصطناعية من المنشآت المرفئية الدائمة".



الرجاء إعادة استعمال الورق



وبما أن كاسر الأمواج لا يشكل جزءاً من الأعمال المرفئية الخارجية الدائمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام المرفأ، فإن خط الأساس العراقي يعد مخالفاً لنص المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

وفي هذا الصدد، تعترض دولة الكويت وتحتج على نقاط خط الأساس وخط الأساس المودعة من قبل جمهورية العراق وتحتفظ بجميع حقوقها بهذا الشأن.

وتطلب البعثة الدائمة لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة من الأمين العام تعميم المذكرة على جميع الدول الأعضاء ونشرها في العدد القادم من نشرة قانون البحار.

(توقيع) بدر عبدالله المنيع

القائم بالأعمال بالنيابة

لبعثة دولة الكويت لدى الأمم المتحدة
